

الأثار المتوقعة من انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية

على الجهاز المصرفي

إعداد: زيدان محمد

أستاذ مساعد مكلف بالدروس

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة حسية بن بوعلي بالشلف.

ملخص:	Résumé:
تتمحور إشكالية هذا المقال حول سؤالين جوهريين وهما: 1- ما هي انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية الجزائرية وخصوصا على الصناعة المصرفية؟ 2- وما هي الإستراتيجية الواجب تبنيها من قبل القائمين على المنظومة المصرفية لتعظيم المكاسب والتقليل من الأثار السلبية والتعامل بواقعية مع تحولات السوق المصرفية العالمية وتأثيراتها على السوق المصرفية الوطنية في ظل العولمة؟	La problématique de cet article est axée sur deux principales questions: 1- Quel est l'impact de l'adhésion de l'Algérie à l'OMC sur le système bancaire et surtout sur l'industrie bancaire ? 2- Quelle est la stratégie qui doit être adoptée par les autorités face aux mutations du marché financier international, pour maximiser les intérêts et minimiser les effets négatifs sur le système bancaire algérien dans le contexte de la mondialisation?

تمهيد: يعد القطاع المالي والمصرفي من أكثر الأنشطة تأثرا بمظاهر العولمة، والتي تمثلت أهم معالمها في موجة التطورات والتحويلات الجذرية التي شهدتها الساحة المالية والمصرفية الدولية والتي كان في صدارتها الاتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود وإزالة المعوقات التشريعية والتنظيمية، بفعل التغيرات التي شهدتها الساحة العالمية خاصة بعد ميلاد المنظمة العالمية للتجارة.

لقد شهدت الساحة المصرفية العالمية في نهاية القرن العشرين العديد من التطورات التي انعكست بشكل واضح على المنظومة المصرفية لغالبية دول العالم، هذه التطورات التي حملتها ظاهرة العولمة أصبحت لها تأثيرات واسعة على الأجهزة المصرفية في أي دولة من دول العالم في مطلع هذا القرن بما حملته من آثار قد تكون إيجابية أو سلبية، حيث أصبحت مهمة القائمين على هذا الجهاز الحساس الاستفادة من الأثار الإيجابية وتقليل الأثار السلبية.

أولاً: التحديات التي تواجه البنوك في إطار اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية.

أدت التطورات التي شهدتها الاقتصاد العالمي إلى فرض ضغوط متزايدة على البنوك الوطنية نظراً للمنافسة التي فرضتها البنوك العالمية الكبرى واستحواذها على نصيب متزايد من الأسواق المحلية، خاصة بعد اتجاه الدول النامية - ومن بينها الجزائر- إلى فتح أسواقها وانتهاج سياسات التحرر الاقتصادي والتزامها بقواعد وضوابط الرقابة والإشراف التي وضعتها لجنة بال بسويسرا وفقاً لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، تتمثل أهم هذه التطورات فيما يلي (1):

1- النزعة نحو التدويل أو العولمة: يقصد بالتدويل تزايد التعاون بين الدول والمؤسسات المصرفية المختلفة المتواجدة بتلك الدول في المجال المصرفي والمالي، والدليل على ذلك الزيادة المعتبرة في تواجد البنوك خارج أسواقها المحلية، ويلاحظ أن التدويل له ثلاثة آثار هامة في الدول التي تمر بمرحلة انتقال - ومن بينها الجزائر- التي قامت بإصلاحات في هذا المجال من خلال قانون النقد والقرض، وتلك الآثار الثلاثة تؤدي إلى ما يلي (2):

- زيادة عدد البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية العاملة في الأسواق المصرفية المحلية.

- تزايد أصول البنوك الأجنبية العاملة في الأسواق المصرفية المحلية.

- زيادة أهمية الأصول والالتزامات الأجنبية في البنوك المحلية.

ومن الملاحظ أن البيئة المصرفية تتجه بصورة متزايدة إلى العولمة كانعكاس طبيعي للتطور الكبير في وسائل الاتصالات، وهناك عدداً من التداخيات المختلفة لظاهرة العولمة على البنوك أهمها:

1-1 الخدمات المصرفية الدولية: تقوم معظم البنوك في الوقت الحالي بتقديم الخدمات المصرفية الدولية أو ما يعرف بالخدمات عبر الحدود، والتي تعني قيام بنك في دولة بتوفير خدمات مصرفية متنوعة إلى عملاء له مقيمين في دولة أخرى.

1-2 عولمة آلات الصرف: تقوم غالبية البنوك العالمية بربط آلات الصرف بشبكة الآلات العالمية لتقديم الخدمات المصرفية الدولية باستخدام الأقمار الصناعية كوسائط للاتصال، بحيث يمكن لأي عميل في الخارج أن يتعامل مع تلك الآلات في الدول المتواجدها سواء خصماً أو إيداعاً في حسابه الجاري لدى البنك المحلي.

1-3 تزايد البنوك متعددة الجنسيات: أدت ظاهرة العولمة المالية إلى تزايد البنوك الكبرى متعددة الجنسيات والتي نتجت عن طريق ظاهرة الاندماج في محاولة للوقوف أمام المنافسة الكبيرة من جهة، ولاحتكار الأسواق المصرفية من جهة ثانية.

1-4 تبني البنوك للمعايير العالمية: أصبحت البنوك مطالبة بتبني المعايير العالمية في خدماتها المصرفية من خلال الجودة، وفي نمط تعاملاتها مع العملاء، وهذا ما يعني

الأثار المتوقعة من انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على الجهاز المصرفي.....أ. زيدان محمد
ضرورة قيام البنوك المحلية بأقصى الجهود لتحسين منتجاتها وتحسين نتائجها. حيث
أصبح القائمون على هذه الهياكل ملزمين بالحذر والاحتياط ومجابهة هذه الأثار وذلك
عن طريق تدعيم رؤوس أموال البنوك واحتياطياتها، كما أصبح لزاما على البنوك
الالتزام بمعيار عالمي أو دولي في هذا الشأن للدلالة على متانة المركز المالي للبنك⁽³⁾
مما يزيد في تقوية ثقة المتعاملين معه ويقيه من الهزات المالية التي تعصف بالبنك
الضعيف.

2 - إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية: لمواجهة التحديات التي أفرزتها
التطورات العالمية في مجال الصناعة المصرفية، والذي كان أبرزها احتدام المنافسة بين
البنوك الكبيرة، لجأت هذه الأخيرة إلى إعادة صياغة إستراتيجيتها واتباع سياسات جديدة
كان في صدارتها تدعيم مراكزها المالية وتدعيم قدراتها التنافسية بالشكل الذي يجعلها
قادرة على المنافسة على الساحة المصرفية الدولية، وذلك عن طريق التوسع في استخدام
المبتكرات المالية وبنود خارج الميزانية أو ما يطلق عليه المشتقات⁽⁴⁾ - Derivatives -
ومن أهمها العقود الأجلة Forward Contracts والعقود المستقبلية futures
Contracts وعقود الخيارات Options Contracts وعقود المبادلات Swaps
Contracts. ويرجع سبب لجوء المؤسسات المالية والبنوك إلى استخدام هذه الأدوات
المالية الجديدة إلى سببين⁽⁵⁾:

أولهما تنمية مصادر غير تقليدية للإيرادات، ولاسيما بعد الضغوط الشديدة التي
تعرضت لها الإيرادات من العمليات المصرفية التقليدية والتي كانت تعتمد على الفائدة
والعمولات...

ثانيهما هو استخدام هذه الأدوات ذاتها كوسائل للتغطية لتخفيض المخاطر العديدة التي
تواجهها البنوك مثل مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف ومخاطر المضاربة فضلا
عن المخاطر النظامية.

إن اللافت للنظر أن أثر العولمة على الجهاز المصرفي في مجال إعادة هيكلة
صناعة الخدمات المصرفية، قد أمتد بشكل غير مباشر إلى المؤسسات شبه المصرفية
مثل شركات التأمين وصناديق التوفير والاحتياط، وصناديق المعاشات كمنافس قوي
للبنوك التجارية في مجالات تقديم الخدمات التمويلية وخصوصا في مجال الوساطة
المالية.

3- الشمولية(التحول إلى البنوك الشاملة): تعد الشمولية أحد مظاهر التطورات
المصرفية التي ظهرت في أوروبا ومن بعدها في العديد من دول العالم خلال العقدين
الأخيرين من القرن الماضي، إذ بدأت البنوك في تلك الدول في الابتعاد عن التخصص
المصرفي وكذا تقليل التركيز على الأشكال التقليدية للإقراض والاستثمار، وبذلك
أصبحت تلك البنوك تقوم بتقديم تشكيلة شاملة من الخدمات المصرفية من أجل مقابلة
الاحتياجات المتنوعة للعملاء، وكذلك من أجل مواجهة ضغوط بنوك الدول الأجنبية التي
كانت تقدم تشكيلة متنوعة من الخدمات المصرفية. وعليه ففي كافة أنحاء أوروبا
أصبحت البنوك تتحرك باتجاه النظم المصرفية الشاملة والتي تمكنها من ممارسة نشاطها

الأثار المتوقعة من انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على الجهاز المصرفي.....أ. زيدان محمد
في أسواق كانت من قبل محظورة عليها، كما أن الأخذ بمبدأ التخصص في فلسفة العمل
المصرفي أدى إلى محدودية أنشطة البنوك وبالتالي التأثير على مبيعاتها ومن ثم على
نتائجها وقدراتها التنافسية.

4- الابتكار: ينظر إلى الابتكار بمعناه الواسع على أنه توظيف واستخدام مكر لفكرة
ما بواسطة بنك وتجسيدها في شكل خدمة تتميز عن بقية الخدمات المصرفية، وهناك
وجهة نظر أخرى ترى أن الابتكارات تشمل المنتجات المصرفية التي تزود عملاء البنك
بخبرة جديدة وغير مألوفة أو فريدة واستثنائية، ووجهة النظر هذه تشمل النظم والأساليب
والأدوات التي تجعل تلك المنتجات في متناول العملاء في الوقت والزمان المناسبين
وبسعر يرضي هؤلاء العملاء⁽⁶⁾.

هذا وقد تأخذ عملية الابتكار شكلين، الأول هو ابتكار منتجات جديدة، والثاني هو
ابتكار أساليب جديدة، وهذان الشكلان قد يكونان مكملين لبعضهما البعض، وفي هذا
السياق نود الإشارة إلى أن ابتكار الخدمة المصرفية قد يكون بمثابة إجراء عملية تغيير
أو تعديل أو تبديل في الخصائص والمميزات للخدمة المصرفية المقدمة إلى السوق.

ومن ناحية أخرى فإن ابتكار الأساليب الجديدة تتناول إجراء عملية تغيير في طبيعة
واستخدامات المدخلات في إطار إنتاج خدمات فريدة في السوق، كما أن الابتكار على
المستوى الإستراتيجي للبنك، يهتم بكل من الابتكار في مجال الخدمات المصرفية،
والابتكار في الأساليب، والابتكار الإداري والتنظيمي، هذه المستويات الإستراتيجية
الثلاثة ذات علاقات تكاملية.

**5- احتدام المنافسة في السوق المصرفية بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات
المصرفية:** مع تزايد العولمة المالية وإقرار تحرير الخدمات المصرفية من القيود التي
جاءت بها اتفاقية الجات **GATT** في جولة الأروغواي عام 1994، وتولي منظمة
التجارة العالمية تطبيقها ابتداء من 01/01/1995، أخذت المنافسة تشتد في الأسواق
المصرفية حيث أخذت هذه المنافسة ثلاثة مظاهر⁽⁷⁾:

- المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو
العالمي.

- المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

- المنافسة بين البنوك والمؤسسات غير المالية التي تقدم الخدمات المصرفية.

6 - التجمع والاندماجية: يعد الاتجاه نحو ظاهرة التجمع والاندماجية الأكثر أهمية
من بين الاتجاهات التي تلائم العمل المصرفي في غالبية دول العالم في الوقت الراهن،
ولعل حركة التجمع والاندماجية تحددت ملامحها واكتسبت خصائصها وصفاتها المميزة
من خلال رغبة البنوك التي تعمل على نطاق واسع في الحفاظ على تواجد عالميا،
بالإضافة إلى قدرتها على تقديم تشكيلة شاملة من الخدمات المصرفية، هذا ويمكن القول
إن من أهم الأسباب الرئيسية التي تفسر حدوث عمليات التجمع والاندماجية ترجع إلى
دوافع إستراتيجية مرتبطة بالتنوع وكذا الدوافع الاقتصادية المرتبطة بعلاقة العمل

ومع تسارع وتيرة العولمة والتحرر المالي في الأسواق المالية، أصبحت ظاهرة الاندماج بين البنوك والمؤسسات المالية مثيرة للانتباه، خاصة لكونها قد تعاضمت مؤخرا إلى الدرجة التي وصفها المحللون الماليون بأنها ظاهرة العصر، ويسود الاعتقاد بأن المؤسسات المصرفية كبيرة الحجم تعمل وفق الأعراف المصرفية السليمة ومن ثم يمكنها مواجهة المنافسة الشديدة في السوق المصرفي، كما يمكنها خفض المخاطر التي يتعرض لها نشاطها المصرفي.

يعرف الدمج المصرفي بأنه العملية المالية التي تؤدي إلى الاستحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة مصرفية أخرى، حيث يتخلى البنك المندمج عن اسمه وينضوي تحت اسم المؤسسة المصرفية التي قامت بعملية الدمج، ودوافع الاندماج المصرفي كثيرة من أهمها⁽⁸⁾:

- المحافظة على بقاء البنك.
- تحسين الخدمات المصرفية وبالتالي تحسين الربحية.
- زيادة القدرة التنافسية المحلية والإقليمية والعالمية.
- رفع حجم المعاملات المصرفية وتوسيع السوق المصرفي.

7 - **تزايد حدوث الأزمات بالبنوك:** من أهم الآثار السلبية للعولمة المالية تلك الأزمات التي تعرضت لها الأجهزة المصرفية ولا تزال نتائجها السلبية تؤثر إلى حد الآن، حيث تشير بعض الدراسات إلى أنه في العشرية الماضية تعرض ثلث الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي إلى أزمات مالية بسبب التغيرات والتأثيرات العالمية⁽⁹⁾.

8 - **إضعاف قدرات البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية:** كان من أسوأ آثار العولمة المالية علنا لأجهزة المصرفية هو إضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة المالية والنقدية، حيث أصبحت هذه البنوك عاجزة في تطبيق الأدوات التقليدية في توجيه ورقابة السياسة النقدية⁽¹⁰⁾، و مما يدل بوضوح على ذلك ما حدث من أزمات للأجهزة المصرفية في دول جنوب شرق آسيا، إذ عجزت البنوك المركزية في إنقاذ العملات الوطنية من انهيار أسعار صرفها.

ثانيا: الأثار المتوقعة لتحرير الخدمات المصرفية على الجهاز المصرفي الجزائري.

1: الجوانب المختلفة لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات GATS.

تعتبر الاتفاقية العامة لتحرير الخدمات والمتضمنة تحرير الخدمات المصرفية الاتفاقية الوحيدة التي تغطي التجارة الدولية في ميدان الخدمات المصرفية، إذ بدأ الحديث

الإثار المتوقعة من انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على الجهاز المصرفي.....أ. زيدان محمد
عنها في نهاية الثمانينيات مع افتتاح جولة الأروغواي في 20/09/1986 فيما سمي
بإعلان بونتاديليس، وقد ظهرت الوثيقة الختامية في 15/12/1993 والتي تضمنت 6
أجزاء يتضمن الجزء الأول تعريف الاتفاقية ونطاقها، وشمل الجزء الثاني الإطار العام
والمبادئ العامة للاتفاقية، أما الجزء الثالث فيتضمن الالتزام والارتباطات المحددة للدول
المنظمة، وتناول الجزء الرابع موضوع التحرير التدريجي للخدمات المصرفية، أما في
الجزء الخامس والسادس فقد تم التطرق إلى الأمور التنظيمية والتعريفية وكذلك الملاحق
والمرفقات الخاصة بالاتفاقية.

وفي هذا الإطار نتعرض لأهم جوانب الاتفاقية-المبادئ الأساسية للاتفاقية⁽¹¹⁾:

- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.
- مبدأ الشفافية.
- مبدأ التحرير التدريجي.
- مبدأ عدم السماح بالاحتكارات والممارسات التجارية المقيدة.
- مبدأ التغطية والشمول.

2: الخدمات المالية والمصرفية التي تشملها الاتفاقية:

يشير ملحق الخدمات المالية التي تشملها الاتفاقية أنه بعد تحديد وحصر الأنشطة التي لا تدخل في مفهوم الخدمات التي يتضمنها إطار الاتفاقية، ومع إقرار أحقية العضو في وضع التنظيمات المحلية التي تكفل تطبيق المعايير الكفيلة بضمان الملاءة المصرفية وكفاية رأس المال وآليات العمل المصرفي السليم دون الإخلال ببنود الاتفاقية، بالإضافة إلى وضع الضوابط اللازمة لضمان استقرار وتماسك الجهاز المصرفي والحفاظ على سرية الحسابات وأنشطة العملاء، وفيما عدا الأنشطة المالية الخاصة بجميع أنواع التأمين والخدمات المرتبطة به فإن أهم الخدمات المصرفية والمالية التي تشملها الاتفاقية تتلخص فيما يلي:

- قبول الودائع والأموال بين الأفراد والمؤسسات المصرفية والمالية.
- الإقراض بكافة أشكاله بما فيها القروض الاستهلاكية والائتمانات العقارية وتمويل العمليات التجارية.
- التأجير التمويلي.
- خدمات المدفوعات والتحويلات، بما فيها بطاقات الائتمان والخصم على الحسابات والشيكات السياحية والشيكات المصرفية.
- خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.
- النقد الأجنبي.
- المشتقات المصرفية والمالية بمختلف أنواعها.
- أدوات سعر الفائدة وسعر الصرف.

- الأوراق المالية القابلة للتحويل.

- أعمال السمسرة في النقد.

- خدمات المقاصة والتسوية للأصول المالية.

- إدارة الأموال مثل إدارة النقدية ومحافظ الأوراق المالية وخدمات الإيداع وحفظ

الأمانات.

3: الأثار المتوقعة لتحرير الخدمات المصرفية على الجهاز المصرفي الجزائري:

1-3 تشخيص وضعية المنظومة المصرفية قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية

للتجارة.

يدخل الاقتصاد الجزائري اليوم وقطاعه المصرفي خصوصا في مرحلة اختبار وتحدي حقيقية، ذلك أن ظاهرة تحرير الأسواق المصرفية العالمية واشتداد حدة المنافسة أخذت مسارا يصعب في الوقت الراهن مواكبة هذه الوضعية بالإمكانيات الحالية بالرغم من الإصلاحات التي قامت بها الدولة انطلاقا من القانون رقم 86- 12 المؤرخ في 19/08/1986 المتعلق بنظام البنوك والقروض، و قانون 90- 10 المؤرخ في 14/04/1990 المتعلق بالنقد والقرض والقوانين الأخرى المكملة المتضمنة إنشاء سوق القيم المنقولة وكذا السماح بفتح بنوك خاصة وفروع للبنوك الأجنبية فوق التراب الوطني.

يشير واقع هيكل الجهاز المصرفي الجزائري إلى احتكار البنوك العمومية للنشاط المصرفي، أما بنوك القطاع الخاص فلا زالت بنوك فتيّة تبحث عن مكانتها في السوق المصرفي وفي الوقت الذي كان ينتظر منها الكثير شهد العديد منها هزات أثرت سلبا على مسار التنمية في البلاد، أما البنوك الأجنبية فبالرغم من فتح المجال أمامها منذ 1994 فلم يستقر لحد الآن إلا القليل منها للعمل في المجال المصرفي.

إن الوضعية الحالية للبنوك الجزائرية المثقلة بالديون والمقدرة بـ 1274 مليار دينار حوالي 15 مليار دولار- وهي مستحقات البنوك-⁽¹²⁾ لا تسمح بالدخول في مجال المنافسة نظرا لضعف إمكانياتها التنظيمية وعدم متانة مراكزها المالية وهي أحد مطالب لجنة بال المعدلة في عام 1997. كما أنها لا تمتلك مستوى فعالا وكافيا في التنظيم والتسيير، ذلك أن البنك مؤسسة اقتصادية يتعين عليها مسيرة العصرية. وفي هذا الشأن لجأت السلطات الوصية إلى إبرام عقد مع الاتحاد الأوروبي لتطبيق ما يسمى بسياسة التوأمة وهي عملية تعني تولي بنك أجنبي تقديم مساعدة لبنك جزائري بغرض عاصرنته وفقا لما جاءت به اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية.

فعلى الرغم من الإصلاحات المشار إليها سابقا، فإن أداء البنوك العمومية ما يزال دون المستوى بل وإن ذلك يقره كبار المسؤولين في القطاع.

لكن الأسئلة التي تطرح اليوم بالحاح هي هل إن المشكلة الحقيقية في نظامنا البنكي هي مشكلة فنية؟ بمعنى تحديث التجهيزات وإدخال الشبكة المعلوماتية لتحسين الأداء. بل

الأثار المتوقعة من انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على الجهاز المصرفي.....أ. زيدان محمد وهل هي تكوين الأفراد فنيا وإداريا لترقية أدائهم وتغيير ذهنياتهم؟ أم أن المشكلة تكمن في ضرورة إعادة النظر في نظام الملكية كله؟ كما نشير إلى أن هناك ترددا على مستوى السلطات فيما يتعلق بخصوصية البنوك العمومي، فرغم التعديلات التي أدخلت على قانون البنوك والائتمان وبدء عملية التقييم للبنوك العمومية الأربعة⁽¹³⁾ من أجل اختيار أحد هذه البنوك لخصصته تدريجيا ابتداء من 1998، إلا أن ذلك لم يحدث بل هناك مساع لفتح رأسمال القرض الشعبي الجزائري والمقدر بـ 21.6 مليار دينار بنسبة 49 % أمام البنوك الأوروبية⁽¹⁴⁾.

لقد أنجزت دراسة تشخيصية في إطار مسعى تطهير وتأهيل البنوك في الجزائر من طرف ثلاثة مكاتب دولية في عامي 1992/1993 بتمويل من البنك الدولي، حيث خلصت هذه الدراسة المالية والمحاسبية إلى استنتاج جملة من النقائص والثغرات مؤداها أن هذه المؤسسات لا تستوفي أدنى شروط العمل المصرفي، سواء من حيث جمع الموارد أو من حيث تقديم القروض⁽¹⁵⁾، وقد أوصى هؤلاء الخبراء بضرورة وضع خطة لتأهيل البنوك العمومية من أجل تحسين الأداء، مع ضرورة احترام القواعد التي تضمنتها لجنة بال المتعلقة خصوصا بقواعد الحذر والتزام الشفافية، كما أوصوا بعزل المستحقات المشكوك فيها من محفظة الحقوق مع تكفل الدولة بها، تمهيدا لفتح رأسمالها مستقبلا.

وفي تقاريره عن وضعية البنوك العمومية في الجزائر قدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي⁽¹⁶⁾ عرضا سلبيا عن وضعية وأداء هذه البنوك، حيث رأى المجلس أنه لا بد من مرحلة انتقالية تأهيلية يحاول فيها القائمون على الجهاز المصرفي استخدام التكنولوجيا و إدخال مفهوم التسويق على مستوى البنوك مع الاهتمام بالتكوين المستمر للإطار البشري لترقية أعمالها وتحسين أدائها تمهيدا لدخول مرحلة التنافسية التي أقرها قانون النقد والقرض. كما رأى المجلس في تقريره الصادر في عام 1997 ضرورة وضع مخطط توجيهي للنظام المصرفي والمالي يهدف إلى تحقيق نجاعته وزيادة كفاءته، يمتد على مدى العشر سنوات القادمة ابتداء من 1997⁽¹⁷⁾.

لا خلاف بين الأكاديميين والممارسين والسياسيين على حد سواء، حول ضرورة تحقيق الكفاءة في البنوك الجزائرية بغرض إدماجها في الحركة الاقتصادية العالمية، إنما الخلاف يكمن حول آلية تحقيق تلك الكفاءة المنشودة وفي هذا الصدد نشير أن آراء هؤلاء انقسمت إلى ثلاثة آراء⁽¹⁸⁾:

- أصحاب الرأي الأول : يوصون بعدم التخلي عن القطاع المصرفي باعتباره عصب الاقتصاد الوطني، بل يجب تأهليه وتمكينه من الاعتماد على نفسه وتحميله المسؤولية الكاملة في حالة فشله، ومبررهم في ذلك أن فشل هذا القطاع ناتج عن تدخل الدولة المباشر في إدارته وفي نشاطه، ولذلك فإن الحل حسبهم لا يكمن في خصخصة القطاع وإنما في إعطائه الاستقلالية الكاملة في اتخاذ قراراته.

- أصحاب الرأي الثاني: يرون أن خصخصة البنوك العمومية – على الأقل جزء منها - ضرورة اقتصادية لامناص منها إذا ما أريد للجزائر مسيطرة الاقتصاد العالمي

- أصحاب الرأي الثالث: يحاولون الدمج بين الرأيين السابقين، بمعنى الحفاظ على جزء من القطاع العام - أو ما يسمى بالقطاع الإستراتيجي - وخصخصة القطاعات التنافسية الأخرى خاصة التي أثبتت فشلها، وحسب هذا الرأي فإن الدولة تحتفظ بنسبة كبيرة من رأسمالها في حالة عرضها للخصخصة، وهذا تقاديا لبعض الآثار السلبية المحتملة على الاقتصاد الوطني في حالة هيمنة القطاع الخاص عليها.

2-3 انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الجهاز المصرفي.

في ضوء الجدل السائد المرتبط بموضوع إستراتيجية المواجهة، وانطلاقا من واقع وطبيعة هيكل الجهاز المصرفي الجزائري اختلفت التوقعات حول انعكاس اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية على الجهاز المصرفي الجزائري والتي تنصب حول الجوانب التنافسية، وبناء على ذلك نتوقع أثارا سلبية على منظومتنا المصرفية تتمثل في:

- أ- التخوف من المنافسة غير المتكافئة مع البنوك الأجنبية.
 - ب- إن البنوك الجزائرية غير مهيأة لمواجهة المنافسة نظرا لانخفاض رؤوس أموالها ومحدودية أحجامها، وتواضع خدماتها بالمقارنة مع البنوك الأجنبية المنافسة.
 - ج- إن تحرير تجارة الخدمات المصرفية بما يعنيه إتاحة الفرصة للبنوك الأجنبية لتقديم خدماتها المتطورة في السوق المحلية قد يؤدي إلى خسائر تنشأ من تأثير سياسات البنوك الأجنبية على السياسات الاقتصادية الكلية للدولة، وبالتالي على سياسات التنمية عند وجود أشكال المنافسة الضارة، حيث إن هناك مجالات رئيسية في السياسات الاقتصادية يمكن أن تتأثر بهذا التحرير مثل الرقابة على النقد والسياسة الائتمانية وغيرها⁽¹⁹⁾.
 - د- تأثير سياسات البنوك الأجنبية على السياسات الاقتصادية للدولة.
 - هـ- يمكن لتحرير تجارة الخدمات المصرفية تخفيض دعم البنوك لبعض المؤسسات والصناعات التي تتضمنها برامج الإصلاحات الاقتصادية التي تتبناها الدولة.
- يتطلب تحرير الخدمات المصرفية توافر إطرادات مصرفية ماهرة ومؤهلة وقادرة على التكيف مع متطلبات المرحلة الراهنة والمستقبلية.
- كما يتوقع أن يؤدي انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية أثارا إيجابية على منظومتنا المصرفية تتمثل في:
- أ- إن ارتفاع حدة المنافسة في ظل سوق مصرفية مفتوحة يؤدي إلى تقديم أفضل الخدمات وما يتبع ذلك من رفع كفاءة الجهاز المصرفي.
 - ب- تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية وتحسين مستوى وجودة تلك الخدمات وتطويرها باستمرار.

الأثار المتوقعة من انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على الجهاز المصرفي.....أ. زيدان محمد
ج- رفع مستوى أداء وإدارة المخاطر واختيار أفضل الوسائل وأنسبها لعلاج
الأزمات المصرفية والمالية.

د- تنويع وتطوير الأدوات المصرفية وتطوير نظم وأساليب العمل في مجال
الخدمات المصرفية والمالية.

هـ- الإسراع في تجسيد الإصلاحات المصرفية الواردة في قانون النقد والقرض
تماشيا مع التطورات العالمية ومحاولة الوصول إلى المستويات العالمية.

**ثالثا: آليات وعوامل زيادة القدرة التنافسية للجهاز المصرفي الجزائري
وإستراتيجية المواجهة:**

يحتاج الجهاز المصرفي إلى إستراتيجية لمواجهة عمليات تحرير تجارة الخدمات
المصرفية تعظم من الأثار الإيجابية وتقلل من الأثار السلبية إلى أقل درجة ممكنة وتعمل
على زيادة القدرة التنافسية للجهاز المصرفي والبنوك الجزائرية وذلك من خلال الآليات
والعوامل التالية:

1- التحول إلى البنوك الشاملة ذات الخدمات المتنوعة والمتطورة كخطوة نحو
مواجهة المنافسة المصرفية العالمية، ويتطلب ذلك العمل على عدة مستويات سواء على
مستوى الدولة أو الحكومة أو على مستوى الجهاز المصرفي في مجموعه أو على
مستوى البيئة الداخلية لكل بنك تتطلب تنويع الخدمات المصرفية وتحسين جودتها،
وإدارة الموارد بكفاءة لتحقيق أهداف الربحية وتقليل المخاطر.

2- الاستعداد والإعداد الجيد للدخول في التعامل بقوة مع المستحدثات المصرفية
الحديثة المتمثلة في المشتقات والعقود المستقبلية وعقود الاستثمار مثل عقود الاختيار
ومقايضة الأوراق المالية والمبادلات وعمليات المقاصة الإلكترونية داخل البنوك..(20).

3- تقوية قاعدة رأسمال البنوك الجزائرية وزيادة عمليات الاندماج المصرفي للوقوف
في وجه البنوك الأجنبية المنافسة.

4- تقوية شبكة المعلومات المصرفية ووضعها في صورة متكاملة وتكاملية إقليميا
وعالميا.

5- تنمية مهارات العاملين بالبنوك وذلك بإعداد الإطارات المصرفية على مستوى
عالمي وتطوير نظم الإدارة، من خلال نظم تدريبية متطورة وتطوير أدائهم في مجال
استيعاب المستجدات وتطوير الصناعة المصرفية، والاستعانة بالخبرات المحلية
والأجنبية في هذا المجال.

6- تقوية دور البنك المركزي في مرحلة تحرير الخدمات المصرفية من حيث القدرة
الإشرافية والتنظيمية والرقابية.

الخاتمة:

الأثار المتوقعة من انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على الجهاز المصرفي.....أ. زيدان محمد
إن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية يعني قيامها بتحرير تجارة الخدمات وخاصة المصرفية منها، وهذا بتنفيذ الالتزامات المتعلقة بتحرير هذا القطاع، وفي ظل استمرار الأوضاع والسياسات الحالية فإن البنوك الجزائرية وشركات التأمين ستدخل حلبة المنافسة في وضعية غير تنافسية وهي بذلك لا تستطيع الصمود والبقاء في السوق نظرا لمحدودية إمكانياتها وخدماتها وضعف مستويات أدائها، وبالتالي عدم قدرتها في منافسة البنوك الكبرى وشركات التأمين العالمية التي تتميز بقدرتها وجودة وتنوع خدماتها وكفاءتها الإدارية وقدراتها التسويقية، الأمر الذي يمكنها من استقطاب معظم الودائع وبالتالي التحكم في توجيهها إلى مجالات الاستثمار وميادين التوظيف التي تتناسب مع إستراتيجيتها بغض النظر عن مصلحة الاقتصاد الوطني، رغم ما يرافق هذا من فرص استفادة العميل المصرفي من حيث السعر والجودة والوقت وكفاءة الأداء والتنوع في تشكيلة الخدمات حيث تقوم المصارف الدولية الكبرى بتقديم أكثر من 360 خدمة لعملائها، بينما لا تقدم البنوك في البلدان النامية في أحسن الأحوال أكثر من 40 خدمة بمستويات أداء ضعيفة وخدمات متدنية⁽²¹⁾. فإذا أخذنا البنوك الجزائرية فهي أقل من ذلك بكثير الأمر الذي يشكل مخاطر وتحديات أكيدة على الاقتصاد الوطني.

رغم الإيجابيات التي يمكن أن يتيحها تنشيط هذا القطاع إلا أن الوضعية الحالية تستدعي سرعة تأهيله لتعظيم مكاسب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتقليل المخاطر المحتملة ومحاولة التكيف معها خدمة للاقتصاد الوطني.

من التوصيات المقدمة إلى السلطات المعنية الإسراع في إصلاح هذا القطاع الحساس من خلال:

- تجسيد الإصلاحات على أرض الواقع.
- تجسيد الشراكة مع البنوك الأوروبية خاصة في جانبها التقني من أجل تأهيل البنوك العمومية.
- تطهير البنوك من الديون المتعثرة.
- تبني فلسفة التسويق المصرفي على مستوى البنوك.
- إدخال الوسائل التكنولوجية والمعلوماتية.
- تنويع الخدمات المصرفية والاهتمام بجودتها والتركيز على الدارسة المستمرة للسوق المصرفية.
- تأهيل الإطار البشري وترقية أدائه و معاملته نحو العملاء.

الموامش والإحالات:

- 1- أثر العولمة على النشاط المصرفي الدولي، النشرة الاقتصادية، بنك الإسكندرية، المجلد الثاني والثلاثون، 2000، ص.74
- 2- طارق طه عفيفي، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، دار الكتب للطباعة والنشر، القاهرة، 2000، ص.118
- 3- القواعد الرقابية الجديدة للجنة بال وأثرها على الجهاز المصرفي المصري، النشرة الاقتصادية المصرفية، بنك القاهرة، العدد الثالث، سبتمبر 2000، ص 13
- 4- أثر العولمة على النشاط المصرفي، النشرة الاقتصادية، المجلد الثاني والثلاثون، بنك الإسكندرية، 2000، ص.73
- 5- أثر العولمة على النشاط المصرفي الدولي، النشرة الاقتصادية، مرجع سابق، ص.75
- 6- التخطيط الاستراتيجي في البنوك في عالم متغير، أوراق بنك مصر البحثية، العدد السادس، 1999، ص 31- 33
- 7- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية 2001، ص.11
- 8- عمليات الدمج والاستحواذ المصرفي، أوراق بنك مصر البحثية، العدد الخامس، 1999، ص.14
- 9- مدى أهمية تنمية القدرة التنافسية للبنوك المصرية لمواجهة التحديات المعاصرة المحلية والعالمية، النشرة الاقتصادية المصرفية، العدد الرابع، بنك القاهرة، ديسمبر 2000، ص.13-14
- 10- صلاح الدين السيبي، اتفاقية الجات وأثارها في المجالين الاقتصادي والمصرفي، دار الوسام، بيروت، ص 166.
- 11- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص.82

- الأثار المتوقعة من انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على الجهاز المصرفي.....أ. زيدان محمد
- 12- جريدة الخبر، عدد3004، الصادر بتاريخ 29/10/2000.
- 13 - رحيم حسين، البنوك الجزائرية بين التأهيل والخصخصة، الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري (واقع وآفاق)، جامعةقالمة، 5/6 نوفمبر 2001، ص117.
- 14- جريدة الخبر، عدد 3783، الصادرة بتاريخ 20/05/2003.
- 15 -A.Chaker, L'assainissement, Redressement des banques, présenté pour les Assises Nationales des Banques, Alger, le 7-8 décembre 1993. Paru dans un recueil intitulé: L' entreprise et la banque, OPU, Alger 1994, pp:23-24.
- 16- تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 1997 - 2000.
- 17- Liberté Economie (Hebdo) N° 100 du 28/11/2000.
- 18- أ. رحيم حسين، البنوك الجزائرية بين التأهيل والخصخصة، مرجع سابق، ص.119
- 19- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص.143
- 20- النشرة الاقتصادية المصرفية، بنك القاهرة، مرجع سابق، ص.23
- 21- صالح صالح، الأثار المتوقعة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، عدد 1/2002، ص60.

المراجع:

- 1 عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية 2001.
- 2- صلاح الدين السيبي، اتفاقية الجات وأثارها في المجالين الاقتصادي والمصرفي، دار الوسام، بيروت، 2000 .
- 3- طارق طه عفيفي، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، دار الكتب للطباعة والنشر، القاهرة، 2000.
- 4- أثر العولمة على النشاط المصرفي الدولي، النشرة الاقتصادية، بنك الإسكندرية، المجلد الثاني والثلاثون، 2000.
- 5- القواعد الرقابية الجديدة للجنة بال وأثرها على الجهاز المصرفي المصري، النشرة الاقتصادية المصرفية، بنك القاهرة، العدد الثالث، سبتمبر 2000.
- 6- أثر العولمة على النشاط المصرفي، النشرة الاقتصادية، المجلد الثاني والثلاثون، بنك الإسكندرية، 2000.
- 7- التخطيط الاستراتيجي في البنوك في عالم متغير، أوراق بنك مصر البحثية، العدد السادس، القاهرة1999.
- 8- عمليات الدمج والاستحواذ المصرفي، أوراق بنك مصر البحثية، العدد الخامس، القاهرة 1999.
- 9- مدى أهمية تنمية القدرة التنافسية للبنوك المصرية لمواجهة التحديات المعاصرة المحلية والعالمية، النشرة الاقتصادية المصرفية، العدد الرابع، بنك القاهرة، ديسمبر 2000.
- 10 -A.Chaker, L'assainissement, Redressement des banques, présenté pour les assises nationales des banques, Alger, le 7-8 décembre 1993. Paru dans recueil intitulé: L' entreprise et la banque, OPU, Alger 1994, pp:23-24.
- 11- صالح صالح، الأثار المتوقعة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، عدد 1/2002، ص60.
- 12- جريدة الخبر، عدد3004، الصادر بتاريخ 29/10/2000.
- 13- جريدة الخبر، عدد 3783، الصادرة بتاريخ 20/05/2003.

الأثار المتوقعة من انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على الجهاز المصرفي.....أ. زيدان محمد

14- Liberté Economie (Hebdo) N° 100 du 28/11/2000.

15- رحيم حسين، البنوك الجزائرية بين التأهيل والخصخصة، الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري (واقع وآفاق)، جامعة قالمة، 5/6 نوفمبر 2001.

16- تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 1997 - 2000.